مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية
اسم الكاتب: د. أكرم محمود الحوراني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3969
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (2) 2005

مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية

الدكتور أكرم محمود الحوراني*

(قبل للنشر في 2005/11/6)

□ الملخّص □

لم يشهد القطاع المصرفي السوري حالات تقلبات أسعار الفائدة، ولذلك فهو يفتقر إلى الخبرة في دراسة التنبؤات التي تنتج عن القرارات المتعلقة بتقلبات أ سعار الفائدة من حيث المخاطر المالية والمنعكسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما كانت على شكل تخفيض كبير كما حدث.

في البحث محاولة لاستعراض مفهوم وتطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية، مع بيان أهداف السياسة المالية والنقدية في القطر العربي السوري، من خلال استعراض ملامح الإصلاح المالي والنقدي الجارية، عبر مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات المحددة لسعر الفائدة والمؤثرة فيه.

وذلك بهدف الوصول إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات، التي يمكن لها تجاوز المنعكسات السلبية لتخفيض أسعار الفائدة، وتطوير السياسات النقدية والمالية لتمارس دورها الإيجابي في عملية الإصلاح والتطوير والتحديث.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (2) 2005

The Effects of Interest Rate Decrease within the Framework of Syrian Economic Reform Process

Dr. Akram Alhorani*

(Accepted 6/11/2005)

□ ABSTRACT □

The Syrian banking sector has not had changes interest rate cases for ages.

This research tries to find the economic and social reflections of the last design for the breakdown of the interest rate in Syria.

I will try to give the definition and development the interest rate in Syrian monetary policy.

At the end I hope that I can give some suggestions to avoid the negatives effects of the interest break down, and how we can develop the monetary and financial policy for a positive role in the economic reform and modernization processes.

***Associate Prof – Faculty Of Economics – Damascus University – Damascus – Syria.**

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث من خلال مدى تحقق العلاقة العكسية بين تطور أسعار الفائدة من جهة ومدى انعكاسها على عملية النمو الإقتصادي وتحريك الركود ومكافحة البطالة من جهة ثانية، وذلك كمساهمة لإحدى أدوات السياسة النقدية، في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي المرغوبة في سورية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من خلال بيان عدم جدوى لجوء السلطات النقدية لتخفيض كبير على أسعار الفائدة بهدف معالجة النمو وتحريك الركود وتخفيض البطالة، وأن تخفيض معدلات الفائدة كأداة للسياسة النقدية وحدها غير كافية للقيام بهذه المهمة، إذ لابد من توافر مجموعة كبيرة من الشروط والعناصر، جوهرها إيجاد البيئة والمناخ الاستثماري الملائمين، وتضافر أدوات كل من السياستين المالية والنقدية باتجاه إقرار وتطبيق إصلاح مالي ونقدي ومصرفي حقيقي، يرتقي لمتطلبات العصر القائم على الانفتاح المتزايد واشتداد المنافسة.

فرضيات البحث:

يحاول البحث اختبار صحة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في سورية.

الفرضية الثانية: تخفيض سعر الفائدة لا يستطيع منفرداً أن يؤثرفي النمو والركود وخفض البطالة في سورية.

الفرضية الثالثة: مجلس النقد والتسليف بعد إحيائه وبشكله الحالي وعبر استخدامه لأدوات السياسة النقدية لا يستطيع أن يلعب دوراً مؤثراً في عملية الإصلاح الاقتصادي.

الفرضية الرابعة: يجب تضافر كل من السياستين المالية والنقدية في إطار إصلاح اقتصادي شامل لتحريك الركود وخفض البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي في سورية.

الفرضية الخامسة: بعد مرور أكثر من سنة على قرار تخفيض أسعار الفائدة لم تكن النتائج بحجم التوقعات، بل كانت مخيبة للآمال.

منهج البحث:

تم الإعتماد في هذا البحث على عدة مناهج أهمها:

- المنهج الاستنباطي: من خلال وضع بعض الفرضيات والمقدمات، ومن ثم استخلاص مجموعة من النتائج.
- المنهج الاستقرائي: من خلال استقراء الواقع الحالي، ودراسة مفرداته ومتغيراته بهدف اكتشاف طبيعة العلاقات التي تحكم تلك المتغيرات.
- المنهج التاريخي والوصفي: من خلال جمع المعلومات المتعلقة بمشكلة البحث وتحديد خصائصها من أجل اختبار الفرضيات والتأكد من صحة المقدمات والنتائج.

مقدمة:

يعتبر سعر الفائدة من أهم الوسائل والأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في بلد ما، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وقد تطور مفهوم أسعار الفائدة في النظرية الاقتصادية ودورها بشكل مترافق مع تطور النظم الاقتصادية والمتغيرات الدولية المتعاقبة، وفي القطر العربي السوري نشهد حركة إصلاح مالي ونقدي، منذ عدة سنوات توجت بإحياء مجلس النقد والتسليف الذي كان من أهم قراراته خفض أسعار الفائدة الدائنة بنسبة 50% والمدينة بحدود30%، بعد ثبات دام نحو ربع قرن، الأمر الذي ولد موجة من التساؤلات عن جدوى هذه القرارات ودورها في تحفيز النمو وتحريك الركود ومكافحة البطالة، خاصة وأنها تزامنت مع بدء أعمال المصارف الخاصة.

في البحث محاولة للرد على هذه التساؤلات من خلال ما يلي:

- استعراض مفهوم وتطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية.
- أهداف السياسة المالية والنقدية في القطر العربي السوري.
- ملامح الإصلاح المالي والنقدي في سورية.
- القوانين والأنظمة والتعليمات المحددة لسعر الفائدة في سورية.
- التحليل الاقتصادي والاجتماعي للسياسات النقدية النافذة وتشمل:
- الميزانية الموحدة للمصارف.
- تسليفات المصارف المتخصصة.
- توزع أرصدة الودائع لدى المصارف المتخصصة.
- مؤشرات اقتصادية واجتماعية كلية.
- تخفيض أسعارالفائدة (رؤية تحليلية).
- المقترحات والتوصيات.

مفهوم وتطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية:

أ- مفهوم سعر الفائدة:

يورد الاقتصاديون مجموعة تعريفات لسعر الفائدة جوهرها «الفائدة هي السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض»[1]، وهذا المفهوم ليس حديثاً في الفكر الاقتصادي، بل يرجع الحديث عن مفهوم أ سعار الفائدة ودورها في النشاط الاقتصادي لقرون غابرة، حيث «هاجم أرسطو والفكر الإغريقي القديم المرابين والفائدة، كما سادت تلك الأفكار العصر الكنسي وصولاً للعصر الإسلامي وتحريم الربا وأفكار ابن خلدون والمقريزي، والتي أظهرت أثر العامل النقدي في النشاط الاقتصادي»[2] خاصةً علاقة النقد بالأسعار، حيث شكلت بذور نظرية كمية النقود، التي عرفها العالم الغربي بعد عدة قرون على يد بودان ومارشال وارفنج فيشر وصولاً إلى جون مينارد كينز.

ومع تطور أشكال ووظائف النقود وتزايد أهميتها في النشاط الاقتصادي الحديث اعتبر«jon Low» النقد بمنزلة الدم في الجسم الإنساني[3]، رداً بذلك على أنصار المدرسة الكلاسيكية (سميث وريكادرو وميل وساي وفالراس) الذين ينظرون إلى النقد على أنه حيادي، والذين يرجحون وظيفة النقد كوسيلة تبادل للسلع والخدمات على غيرها من وظائف النقد.

وإذا كانت النقود بمنزلة الدم في الجسم فيمكن اعتبار أن الفائدة بمنزلة القلب الذي يحرك النشاط الاقتصادي، ومع تطور التجارة الدولية وحركة الاستثمارات الرأسمالية، وتزايد المضاربات وعدم ثبات النظام النقدي الدولي قبل و بعد الحرب العالمية الأولى، والإشكاليات التي لاقاها نظام الدفع بالذهب والتخوف والتحوط الدولي، ظهر الكساد الكبير 1929-1933 والذي اعتبر انتكاسة كبيرة لأفكار الكلاسيك.

ب- تطور سعر الفائدة:

جاءت النظرية الكينزية الشهيرة في كتاب (النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود)، حيث وجه كينز الأنظار إلى دور النقود في الاقتصاد وأثارها، بمعنى إعطاء النقد دوراً أكثر أهمية في النشاط الاقتصادي، وأن الدولة يجب أن تكون تدخلية عبر الإنفاق العام، وعبر استخدامها لأدوات السياسة النقدية ومنها سعر الفائدة.

وبذلك تغيرت النظرة إلى النقود ودورها في النشاط الاقتصادي، خاصة في الدول النامية الجادة في عملية التنمية. وتعرضت أدوات النظرية النقدية إلى تطوير وتحديث، ترافق باهتمام وسائل الإعلام بإبراز ومتابعة أنباء تعديل وتقلبات معدلات الخصم والفائدة وأسعار الصرف ومنعكساتها الاقتصادية والاجتماعية.

وأصبح ينظر إلى معدل الفائدة على أنه ظاهرة نقدية لأنه يحدد انطلاقاً من عرض وطلب النقود، على الرغم من العلاقة المؤكدة والمباشرة بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية، التي أثبتها الواقع العملي المعاصر، المستند إلى الفكر الكينزي المطور، حيث (تبنت المصارف المركزية معدلات الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك لتحقيق الأهداف النهائية المتمثلة بما يلي:

- استقرار نسبي للأسعار.
- توازن ميزان المدفوعات.
- تحقيق مستوى مناسب من التشغيل.
- تحقيق مستوى مناسب من النمو)[4].

ومع بداية الثمانينيات ارتفعت معدلات التضخم العالمي التي دفعت معها أسعار الفائدة نحو الأعلى مولدة ضغوطات كبيرة على الاستثمار والتشغيل والنمو.

كما ترافقت بنمو الأعمال وحجم الصفقات في الأسواق المالية والنقدية الدولية، كما توسعت أدوات ومؤسسات التوظيف المالي الدولي (عولمة رأس المال) التي تجسدت بتداول نحو 1000 مليار دولار يومياً في تلك الأسواق، وهو ما يزيد عن حاجة التبادل السلعي والخدمي الدولي نحو مئة ضعف.

وللخروج من هذا الواقع انتشرت أفكار ما يسمى المنهج النقدي بزعامة ميلتون فريدمان، التي لقيت رواجاً كبيراً عكس تلك الظروف الجديدة للبنى النقدية والمالية الدولية. وأصبحت أسعار الفائدة كحصان طروادة لقيادة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة. وبسبب أهميتها التنموية في الدول النامية تم اللجوء إلى إتباع أسعار تمايزية للفائدة سواء للنشاطات المرغوب تشجيعها كالزراعة والصناعة. أو لجهة آجال الاستحقاق، عبر منح قروض طويلة الأجل بمعدلات مدعومة للقطاعات التنموية، أو لجهة التمايز بين معدلات الفائدة على الحسابات الجارية والآجلة، وأصبحت إدارة معدلات الفائدة إحدى أهم أدوات السياسة النقدية الانتقائية التي قامت وتقوم بها الدول النامية شريطة تجنب تحديد أسعار غير مناسبة تعيق عمل النظام النقدي والمالي وجهود التنمية[5].

وتؤكد التطبيقات الواقعية لأسعار الفائدة على أنها تتأثر بما يلي:

1- متطلبات الواقع الاقتصادي (ركود، إزدهار).

2- سياسة عرض النقد (الكتلة النقدية).
3- سياسة الائتمان النافذة (سعر الخصم).
4- السياسة الضريبية (المعدل، مدى عدالة توزيع العبء الضريبي).
5- مستوى التشغيل (معدلات البطالة).
6- معدلات النمو المرغوبة (مع الأخذ بالاعتبار معدلات نمو السكان).
7- درجة تطور السوق المالية والنقدية (مرونة السوق).
8- معدلات التضخم السائدة.
9- وضع ميزان المدفوعات.
10- الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

وقد أسهمت المتغيرات الاقتصادية الدولية االأخيرة المتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة، والتطور المذهل في وسائل الاتصال والمعلوماتية، وانفتاح السوق وتعقد وتشابك آليات العمل في الأسواق المالية والنقدية الدولية، وتفاقم النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وغيرها من أقطاب الاقتصاد العالمي، في تعزيز اللجوء إلى استخدام أدوات السياسة النقدية وأهمها معدلات الفائدة وسعر الصرف لتحقيق مزايا تنافسية.

إضافة إلى ذلك أثارت مسألة مدى استقلال المصرف المركزي لتحقيق التوازن الاقتصادي ويبدو أن الأمر قد حسم لصالح الاستقلال حيث نصت المادة (107) من معاهدة ماسترخت على الاستقلال التام للمصرف المركزي الأوروبي.

وبنتيجة هذه المتغيرات في العناصر الحقيقية للنشاطات الاقتصادية، تأكدت عدة ظواهر تجريبية مثل:
1- يحدد السعر التوازني للفائدة بما يزيد عن معدل الضخم بنسبة 2-3%.
2- يستخدم سعر الفائدة لتمويل عجز الموزانة أو للحصول على أموال نادرة أو لجذب المدخرات
3- «العلاقة التقليدية العكسية بين النقد وسعر الفائدة تميل إلى الانحسار»[6].
4- «وجود علاقة تناسب طردية بين سعر الفائدة والأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي»[7]. بحيث يرتفع معدل الفائدة في حالة ارتفاع الأسعار وازدهار النشاط الاقتصادي، وينخفض في حالة الكساد وانكماش الأسعار.
5- «معدل الفائدة يميل إلى الانخفاض مع التقدم التكنولوجي والحضاري للمجتمعات والدول»[8].

تقوم السلطات النقدية الرسمية وحسب متطلبات الوضع الاقتصادي السائد باستخدام معدل الفائدة في اتجاهين رئيسين « حسب الأهداف المنشودة »، وذلك لإحداث آثار متعاكسة حيث إنه لرفع أسعار الفائدة عدة آثار أهمها: رفع تكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج، ومن ثم الأسعار التي ستعيق بدورها قطاع التصدير عبر خفض الكفاءة التنافسية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عجز الميزان التجاري. كما أنه سيسهم في إحداث الركود والبطالة وانخفاض الدخول وأخيراً انخفاض النمو.

بينما يؤدي خفض سعر الفائدة: إلى تشجيع الاقتراض لغايات الاستثمار، وزيادة الإنتاج والتشغيل والدخول كما يمكن أن يسهم عبر انخفاض تكاليف الإنتاج في زيادة الطلب المحلي، وزيادة الصادرات، ويمكن أن يتحسن وضع الميزان التجاري ويرتفع معدل النمو. وبما أن ظروف الاقتصاد الوطني مختلفة بين بلد وآخر، والأهداف المرغوبة مختلفة أيضاً، فلذلك لا يوجد حد دقيق، لتحديد سعر الفائدة، بحيث يضمن هذا الحد، تحقيق الأهداف المرغوبة مثل:

1- تشجيع الادخار، 2- تشجيع الاستثمار، 3- المحافظة على رؤوس الأموال المحلية، 4- جذب رؤوس أموال خارجية، 5- الحفاظ على ثبات سعر الصرف المحلي، 6- التأثير على حجم الكتلة النقدية لتحقيق ثبات نسبي في الأسعار وضبط معدل التضخم.

أهداف السياسة النقدية في القطر العربي السوري:

جاء في بيان الحكومة إلى مجلس الشعب بتاريخ 2004/12/15، «يأتي في مقدمة الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح المالي والنقدي والمصرفي والتأمين ويشمل إصلاح الإدارة المالية ومتابعة تحديث القوانين والتشريعات المالية المهمة بهدف زيادة الموارد المحلية، وخفض العجز في الموازنة وإتباع سياسة نقدية تحافظ على استقرار سعر صرف الليرة، وذلك بالتنسيق مع مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي»[9].

كما يمكن إضافة مجموعة من الأهداف من خلال متابعة قرارات الحكومة المتعددة مثل:

1- معالجة المشكلات الناجمة عن حالة الكساد.

2- العمل على توحيد وتحديد سعر القطع الأجنبي.

3- بذل الجهد لتطوير وتحديث الخدمات المصرفية، وبما يخدم تمويل عملية التنمية.

4- تشجيع الاستثمار.

5- تعديل سعر الفائدة بشكل متوازن مع المعدلات المطبقة في الخارج.

6- تطور النظام الضريبي وجعله محفزاً استثمارياً وأكثر عدالة.

7- تحقق معدل نمو حقيقي يفوق نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان لتحسين المستوى المعاشي.

وبالنظر بموضوعية إلى هذه الأهداف، نجدها طموحة للغاية وتستجيب لرغباتنا وآمالنا، والسؤال المطروح الآن، ما النتائج المحققة فعلاً؟ أو التي يمكن تحقيقها؟

قبل البدء بالتحليل تلزم الإشارة إلى ملامح الإصلاح المالي والنقدي في سورية والتي يعتبر سعر الفائدة أحد أدواتها الرئيسة.

ملامح الإصلاح المالي والنقدي في سورية:

يمكن إجمال هذه الملامح من خلال مجموعة القوانين والمراسيم التشريعات والتي كانت ثمرة جهود مجموعة من الباحثين والمهتمين بالقضايا الاقتصادية الذين وضعوا مسودة مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي نوقش وعدل عدة مرات وأهمها:

1- قانون السرية المصرفية رقم 29 تاريخ 2001./4/26

2- قانون السماح بإحداث المصارف الخاصة رقم 28 تاريخ 2001./4/26

3- قانون إحياء مجلس النقد والتسليف وإعادة تنظيم مؤسساته رقم 23 تاريخ 2002/3/17. والذي أعطى الصلاحية لمجلس النقد والتسليف بتحديد معدلات الفائدة والعمولات للمصارف سواء العامة أو الخاصة ومراقبة أداء المصارف.

4- مرسوم مكافحة غسيل الأموال رقم 59 تاريخ 2003./9/9

5- القانون رقم 24 والقانون رقم 25 لعام 2003 المتعلقان بتعديل النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.

6- قرار وزير الاقتصاد رقم 431 تاريخ 2002/12/6 والقاضي بتخصيص 500 مليون دولار سنوياً لتسديد قيم المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وفق نشرة أسعار المصرف التجاري للعمليات غير التجارية.

7- قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 4 تاريخ 2003/5/28 ورقم 39 تاريخ 2003/12/3 ورقم 43 تاريخ 2004/1/5 والقاضية بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة بحدود 4 نقاط والمدينة بحدود نقطتين.

8- المرسوم رقم 33 لعام 2004 والذي ألغى المرسومين (24 و6) الذي سمح بتداول وتحويل العملات الأجنبية.

وفيما يلي سنستعرض تاريخ تطور معدلات الفائدة في سورية:

القوانين والأنظمة والتعليمات المحددة لمعدل الفائدة في سورية [10]:

1- أسعارالفائدة لدى المصرف المركزي المطبقة على المصارف منذ 22 آذار 1966 ما بين 2.75% إلى 3.50%.

2- معدلات الفائدة % لدى المصارف المتخصصة المدفوعة على الودائع منذ /1/ شباط 1981:

جدول (1)

البيان	القطاع العام	القطاعات الأخرى
الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب	2	4
ودائع لأجل لا تقل عن 6 أشهر ولا تتجاوز السنة	.	7
ودائع لأجل لا تقل عن سنة + ودائع التوفير	.	8
شهادات الاستثمار	.	9

المجموعة الإحصائية السورية 1985 – جداول الإحصاءات المالية

3- منذ كانون الثاني 1993 أعطت اللجنة الاقتصادية مرونة نسبية لسعر الفائدة حسب طبيعة النشاط الممول وأصبحت معدلات الفائدة المدينة تمايزية لنشاطات وللأجال حسب ما يلي:

1- المصرف الصناعي مابين /7 – 11/%.

2- المصرف الزراعي مابين /4 – 6/ %.

3- المصرف العقاري مابين /7 – 11/ %.

4- مصرف التسليف الشعبي والتوفير مابين /7 – 9/ %.

4- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4 تاريخ 2003/5/28 القاضي بتخفيض الفائدة الدائنة نقطة واحدة والمدينة نقطة ونصف. وأصبحت معدلات الفائدة الدائنة كما يلي: حساب جاري 4%، حساب توفير 7%، شهادات استثمار 8%، ودائع لأجل (6 أشهر) 6%، ودائع لأجل سنة فأكثر (7%).

5- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 39 تاريخ 2003/12/3 الذي يحدد أسعار الفائدة الدائنة حسب ما يلي والتي تعتبر نافذة منذ 2004/1/1.

- الحسابات الجارية 1% للقطاع العام و2% للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال حتى سنة 5%.
- الودائع لآجال تزيد عن سنة 6%.

- حسابات التوفير 4% (حد أقصى 2 مليون ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال 6% (حد أقصى 200000 ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار 5.6%.

6- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 43 تاريخ 2004/1/5 الذي أعاد النظر بمعدلات الفائدة الدائنة الذي أصبح ساري النفاذ منذ 2004/1/6 واعتبارها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره 1%.

جدول (2)

جدول تعديل أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف اعتباراً من 2004/1/6		
نوع الحساب أو الوديعة	قطاع عام	قطاعات أخرى ((بالمئة سنوياً))
الحسابات الجارية	1.0	2.0
الودائع لأجال مختلفة لا تتجاوز السنة الواحدة		5.5
الودائع لأجل يزيد عن السنة		6.0
حسابات توفير ((دفاتر التوفير))		5.0
ودائع توفير الأطفال		6.0 الحد الأقصى للحساب مائتا ألف ليرة
شهادات الاستثمار		6.5

النشرة الربيعية لمصرف سوريا المركزي (3) 2004.

7- جدول تعديل أسعار الفائدة المدينة المقرر تطبيقها في المصارف العامة اعتباراً من 2004/1/6 مع السماح للمصارف بتخفيضها ضمن حد أقصى قدره 1%.

جدول (3)

المصرف التجاري السوري	**القطاع العام**	**القطاع الخاص**
عمليات الحسم	6.5	7.5
عمليات القروض والسلف		
أ – عقود واعتمادات تصدير	4.0	6.0
ب – تخزين منتجات زراعية	4.0	6.0
ج – لقاء ضمانات عينية أخرى	5.5	7.5
د – على المكشوف / لقاء ضمانات شخصية	6.5	8.5
هـ – فوائد تأخير	12.0	12.0

النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي (3) 2004 .

جدول (4)

المصرف العقاري	**حتى 10 سنوات**	**أكثر من 10 سنوات**
مؤسسة الإسكان والبلديات والشركات العامة للبناء السكني	6.5	7.0
الجمعيات التعاونية السكنية	6.0	6.5
الأفراد لغايات سكنية	7.0	7.5

منشآت سياحية ومستشفيات ومدارس وجمعيات اصطياف	8.5	9.5
المستثمرون والأفراد للمساكن الاصطيافية	9.5	-
فوائد التأخير	12.0	12.0

النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي (3) 2004 .

جدول (5)

المصرف الصناعي	القطاع العام	القطاع الخاص والمشترك	التعاونيات الإنتاجية والحرفية
عمليات الحسم			
أ – سندات صناعية	6.5	7.5	7.0
ب– سندات تجارية	6.5	7.5	7.0
عمليات القروض والسلف			
أ – قصيرة الأجل	6.5	7.5	7.0
ب– متوسطة وطويلة الأجل	6.5	8.0	7.5
ج – الحسابات الجارية المدينة	7.5	8.5	8.5
د – فوائد التأخير	12.0	12.0	12.0

النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي (3) 2004 .

جدول (6)

مصرف التسليف الشعبي	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة وطويلة الأجل
اعتمادات مهنية وتجارية	7.0	7.5
قروض حرفية وصناعية وإنتاجية	7.0	7.5
قروض المشافي والمخابر ودور الأشعة الخ	7.0	7.5
قروض المشاريع السياحية	7.0	7.5
قروض الجمعيات التعاونية الاستهلاكية	7.0	7.5
قروض ذوي الدخل المحدود	6.0	6.5
الحسابات الجارية المدينة	8.5	.
فوائد التأخير	12.0	12.0

النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي (3) 2004 .

جدول (7)

مصرف التوفير	قروض متوسطة وطويلة الأجل
أ – قروض قصيرة الأجل	.
ب– قروض متوسطة الأجل	8.0
ج – قروض طويلة الأجل	8.5
فوائد التأخير	12.0

النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي (3) 2004 .

والآن نتساءل ما المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت أو من المتوقع حدوثها في المستقبل القريب نتيجة اتباع تلك السياسات والقرارات والتشريعات الناظمة لأسعار الفائدة في سورية؟

التحليل الاقتصادي والاجتماعي للسياسات النقدية النافذة:

1– الميزانية الموحدة للمصارف السورية المتخصصة (مليون ل.س)

جدول (8)

البيان	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002	2003
الودائع تحت الطلب	2633	7610	22008	35888	78028	151753	176845	222467	270541
10%من الودائع تحت الطلب (احتياطي الزامي)	263	761	2200	3588	7802	15175	17684	22246	27054
الودائع تحت الطلب الواجب تسليفها	2370	6849	19800	32300	70226	136570	159161	200221	257487
الودائع لأجل وودائع التوفير	396	1398	7446	22265	74513	171594	224190	268901	307841
إجمالي الأموال القابلة للإقراض في المصارف السورية	2.766	8.247	27.254	54.5065	144.739	308.182	383.531	469.1222	565328
إجمالي تسليفات المصارف	5.529	17.119	23.103	79.142	204.104	263.967	269.757	245.574	286.970
حجم الأموال المعطلة + المستلفة من المركزي –	2.763 (–)	8.872 (–)	4.151 (–)	24.577 (+)	59.365 (–)	44.205 (+)	113.774 (+)	223.548 (+)	278.358
تكلفتها السنوية						3.520	9.101	17.883	22.400

المصدر" 1– المجموعة الإحصائية السنوية السورية 2004

2– النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي، المجلد42، العدد 1–2 (2004) الجدول رقم 7، ص14

إضافة إلى ذلك فإن الموجودات الأجنبية بالقطع /12/ مليار $ عام 2002 (المجموعة الإحصائية السنوية السورية 2004، الجدول5/6 ص499)+ موجودات مصرف سورية المركزي في الخارج والتي تقدر ما بين /10 – 15/ مليار $، (وفق عدة تقديرات صحفية غير رسمية).

وحسب المعايير الدولية ينبغي الاحتفاظ باحتياطي للاستيراد لما يكفي حاجة القطر لمدة /6/ أشهر، وبفرض أننا ضاعفنا هذا المؤشر بسبب الظروف الأمنية السائدة في المنطقة وانعكاساتها المحتملة على سورية، وقد كان ((حجم مستوردانتا لعام 2002 /235754/ مليون ليرة سورية أي ما يعادل /5/ مليارات $))[11]، وحسب تصريحات العديد من المسؤولين في الحكومة ((أن احتياطياتنا من القطع كافية لتمويل المستوردات لمدة 29 شهراً)) [12] ، وبفرض أنه تم استثمار نصف الاحتياطيات الرسمية والموجودات الأجنبية، فإن الحد الأدنى للأموال المعطلة في سوريا بالقطع الأجنبي تعادل /12/ مليار دولار، موظفة حالياً بحسابات لا يزيد معدل العائد عنها عن 1.5 %، بينما يلجأ مستثمرونا إلى الاقتراض من السوق اللبنانية والخليجية أو الدولية بفائدة تزيد عن /3.5%/.

يتضح من الجدول رقم (8) أن السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعتها الحكومة خلال السنوات الماضية كان يجب أن تعوض بتحفيز سياسات الائتمان والتسليف التي يجب أن تقوم بها المصارف لتحريك النشاط الاقتصادي ومعالجة الركود، وذلك عبر تخفيض تكلفة الائتمان وتيسير شروط الحصول عليه. كما أن أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة كانت سياسة إقليمية ناجحة في مصر ولبنان وتركيا حيث استطاعت جذب مدخرات بهدف إعادة توظيفها، وهذا ما فشلت به مصارفنا المحلية حيث إنها جمدت ودائعها في خزائنها، إضافة إلى ذلك يتضح من الجدول أن التسليفات قصيرة الأجل تعادل 80% من إجمالي التسليفات.

وهي عادة ما تمول النشاطات التجارية، وهذا يؤكد ضعف إمكانيات تمويل النشاطات الإنتاجية سواء كانت في الزراعة أو الصناعة.

وحسب عدة تقديرات أن وسطي تكلفة فرصة العمل (في إطار تكنولوجي متوسط الكثافة) في سورية تبلغ نحو مليوني ليرة سورية، فإن الأموال المعطلة في الداخل والخارج كان يمكن أن توفر نحو 450000 فرصة عمل وكان يمكن تأمين فرص عمل لنحو 80% من العاطلين عن العمل والمقدرين بنحو 700.000 شخصاً.

وبالطبع هذا الأمر بحاجة لتكامل سياسات وأدوات الإصلاح الاقتصادي الشامل، ولا يمكن تحميل السياسات المصرفية المسؤولية الكاملة عنها.

2- تسليفات المصارف المتخصصة حسب النشاط الاقتصادي(مليون ل.س)

جدول (9)

	1999	2000	2001	2002	2003
الزراعة	25.200	23.253	47.502	6.9216	82.447
الصناعة	5.171	6.437	8.333	9.627	19.840
التجارة	182.447	191.285	168.980	125.956	124.879
الإنشاءات العقارية	25.007	24.971	26.187	29.529	35.136
مختلفة	17.231	18.021	18.755	19.541	24.668
المجموع	255.056	263.967	269.757	245.574	268.970

المصدر: النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي، المجلد 32، العدد 1-2، (2004) الجدول رقم 10، ص8

وهذا دليل على انخفاض حصة الصناعة من إجمالي التسليفات حيث كانت حصة الصناعة أقل من 2 % عام 1999 في حين كانت حصة التجارة نحو 50 % وفي عام 2003 بلغت حصة الصناعة نحو 8 % فيما حافظ قطاع

التجارة على حصة تزيد عن 50 % من إجمالي التسليفات فإن توزيع التسليفات على هذا النحو لا يخدم غايات وأهداف عملية التنمية الاقتصادية، على الرغم من تطبيق معدلات الفائدة التمايزية لتحفيز النشاطات الإنتاجية.

3- توزع أرصدة الودائع لدى المصارف المتخصصة بالعملة المحلية (مليار ل.س)

جدول(10)

	1995	2000	2001	2002	2003
التجاري السوري	96	213	257	318	344
التسليف الشعبي	21	36	47	56	63
التوفير	15	50	63	84	128
العقاري	18	27	32	40	494
الزراعي التعاوني	6	10	12	13	714
الصناعي	3.4	5.3	7.3	9.1	14

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية السورية 2004، الجدول رقم 15/16، ص508.

ويستدل من هذا الجدول على أن 62% من الودائع متركزة لدى المصرف التجاري السوري وبما أن المصارف السورية متخصصة أصلاً، فإن ذلك يعني ضآلة إمكاناتها في تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة، علماً أن السلطات المالية والنقدية بدأت مؤخراً بتشجيع المصارف على الاتجاه لتنويع أعمالها نحو الصيرفة الشاملة حيث لحظت أنظمة العمليات الجديدة لكل من مصرفي التوفير والتسليف الشعبي إمكانية القيام بتسليف قطاعات الإنشاء والسياحة والخدمات والتعليم وغيرها، إضافة إلى قيام المصرف التجاري السوري مؤخراً بالإعلان عن استعداده لتمويل نشاطات مماثلة.

4 – مؤشرات اقتصادية، اجتماعية كلية:

جدول (11)

	990-980	1991	1995	2000	2001	2002	2003
الكتلة النقدية مليون ل.س		120.702	224.967	368.670	419.911	488.909	5000.000
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مليون ل.س		510.548	756.404	903.944	934.409	964.574	1000.000
نسبة النمو %			-	-	1.3	1.3	1.3
سرعة الدوران		4.2	3.4	2.5	2.2	2	2
سعر الصرف في الأسواق المجاورة ليرة للدولار		45	48	50	50	50	51
معدل الفائدة الوسطي %	8	8	8	8	8	8	8
معدل التضخم %	16	8.4	8	4	3	2	2

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 1993، 1997، 2004. الجداول (15/16 – 19/ 15- 15/21)+ النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي.

يتضح من الجدول ما يلي:

1- أنه ما بين 1980 – 1990 كان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة تضخم مرتفع وصل إلى 16% سنوياً كمتوسط وقد تجاوز معدل الفائدة الذي كان سائداً خلال تلك الفترة والبالغ نحو 8% مما يعني تأكل حقيقي لقيم المدخرات.

2- ارتفاع نسبة الكتلة النقدية خارج المصارف والخزينة إلى إجمالي السيولة التي بلغت 75% الأمر الذي يعني الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود خارج المصارف ومجال الاستثمار. فكان من نتيجة ذلك أن «عصف جامعو الأموال بنحو 150 مليار ليرة سورية من مدخرات ذوي الدخل المحدود والذين لجؤوا إليهم لمواجهة ارتفاع تكاليف الحياة في تلك الفترة»[13]، فكان من نتائج ذلك صدمة اجتماعية ومالية قاسية، حاولت فيما بعد السلطات الرسمية معالجة آثارها جزئيا عبر القانون رقم 8 لعام 1993 الذي حول دافعي الأموال إلى مساهمين في شركات جامعي الأموال التي كانت مبالغة جداً بقيم موجوداتها وتشير الخبرات والتجارب إلى أن معظم المودعين لم يحصلوا إلا على حوالى 10%من قيم إيداعاتهم.

3- أن سرعة دوران النقد أخذت تتباطأ منذ عام 1991 وتتراجع من 4.2 إلى 2 حالياً، دالة بذلك على واقع الركود الذي شهده الاقتصاد الوطني.

4- أن معدل الفائدة الحقيقي بدأ يصبح موجباً بدءاً من عام 1992 حيث تراجع معدل التضخم تدريجياً ليصل إلى نحو 2% في عام 2003 .

كما أن المرونة في تحديد معدلات الفائدة التي منحتها اللجنة الاقتصادية عام 1993 سهلت ما يسمى «ثقافة المساعي» والعديد من قضايا الأمن الاقتصادي شاهدة على ذلك.

5- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الثلاث الأخيرة التي لم تستطع أن تتجاوز النسبة المئوية لزيادة السكان، الأمر الذي انعكس بتراجع مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود.

6- سوء توزيع الدخل القومي بدليل ضآلة حصة أصحاب الرواتب والأجور، من الدخل القومي.

7- لا توجد أية علاقة ترابطية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم وتطور سعر الصرف الأجنبي وهذا يؤكد أن القرارات الإدارية قد عطلت القانون الاقتصادي.

8- إن ثبات سعر صرف الليرة السورية يعود إلى عوامل استقرار ذاتية تاريخية في سورية إضافة إلى تحويلات المغتربين وعائدات النفط وتقييد الواردات.

آثار تخفيض أسعار الفائدة (بين قرارات المكاتب ورد فعل السوق):

«لم يعش القطاع المصرفي السوري حالات تقلبات أسعار الفائدة، ولذلك فهو يفتقر إلى الخبرة في دراسة التنبؤات التي تنتج عن القرارات المتعلقة بتحريك أسعار الفائدة من حيث المخاطر المالية والمنعكسات الاقتصادية والاجتماعية»[14].

ويبدو من خلال متابعة تطور عملية رسم السياسة النقدية في سورية أن الكادر المتوفر في مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي قد تعود على تنفيذ القرار المصدر أو الموصى إليه وليس اتخاذه، وذلك بدليل أن مجلس النقد والتسليف يتبع للسيد رئيس الوزراء، بينما تتبع المصارف للسيد وزير المالية، ومع ذلك فإن الإدارة الجديدة لمصرف سورية المركزي ومنذ بداية عام 2005 تسعى جاهدة لرسم وتنفيذ سياسة نقدية مؤثرة في الاقتصاد السوري، ولا يزال من المبكر الحكم على نتائج أعمالها.

والمعروف في جميع دول العالم أن المصرف المركزي يعتمد على دراسات ومؤشرات ومعلومات وتنبؤات تجمعها المصارف العاملة من الأسواق، وتنقلها إليه مع وجهات نظرها، كما تشارك بعض كوادرها في مناقشة وإقرار ما يتعلق بالقضايا النقدية.

لكن الأمر المستغرب أن هيكلية مجلس النقد والتسليف الذي أعيد إحياؤه بعد أكثر من ربع قرن جاءت مماثلة لما كان عليه، وأكدت عدم استقلاله كون ثمانية من أعضائه الأحد عشر موظفين حكوميين بمرتبة معاون وزير.

وقد خلت الهيكلية من أي تمثيل للمصارف، إضافة إلى ذلك فإن قرارات المجلس تبلغ إلى وزير المالية وله الحق خلال سبعة أيام بإيقاف تنفيذ القرار إذا رأه مخالفاً لمصلحة الدولة، ويتم إعادة عرض القرار على المجلس وفي حال استمرار الخلاف يتوجب على وزير المالية عرض الموضوع بصورة مستعجلة على مجلس الوزراء. إضافة إلى ذلك نلاحظ أن العديد من أنظمة وإجراءات القطع وتحديد معدلات الفائدة تتأثر بالوضع الإقليمي وبالأسواق المجاورة.

وفي معرض دفاعه عن قرارات مجلس النقد والتسليف، يرى رئيس المجلس (السابق) «أن الفوائد المصرفية في جميع دول العالم تتحرك صعوداً أو هبوطاً وفقاً للمعطيات الاقتصادية وأن الفائدة هي أداة نقدية لتوجيه الادخارات نحو المجالات الاستثمارية ليعود النفع بالنمو على جميع المواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويضيف، بأن أسعار الفائدة بقيت ثابتة لعشرين عاماً، واستنادا إلى دراسات مستفيضة أخذت بالاعتبار المعطيات الاقتصادية المحلية والعربية والعالمية، وبهدف زيادة التوظيفات المثمرة وتمويل المشروعات الإنتاجية فقد قدر المجلس تخفيض أسعار الفوائد»[15].

ومع أننا نتفق مع رئيس المجلس فيما خلص إليه من أن قرار تخفيض الفوائد كان صحيحاً من الناحية الاقتصادية كتوجه عام، لكنه يحتاج إلى أدوات وظروف مساندة حتى يعطي ثماره، ويمكننا توجيه عدة ملاحظات على ذلك الإجراء **والتي تؤكد بوضوح على عدم فاعلية قرار تخفيض أسعار الفائدة في تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه.**

1- إن ما حدث هو تخفيض كبير لأسعار الفائدة وليس تعديلاً لأن التعديل يكون تدريجياً.

2- لو كان الهدف تنشيط الاستثمار، لكان يجب أن ينصب التخفيض على الفائدة المدينة التي تبلغ حالياً مع إضافة العمولات وبدلات الضمان نحو خمس نقاط زيادة على الفائدة الدائنة، وهذا أمر غير مألوف في جميع مصارف العالم.

3- كشف الخلل وعدم التنسيق بين مجلس النقد والتسليف والقطاع المصرفي السوري.

4- ترافق مع بداية نشاط المصارف الخاصة التي وجدت نفسها غير قادرة على العمل في ظل سيادة أسعار مرتفعة للفائدة بالمقارنة مع الأسعار المعمول بها في الدول المجاورة، كما أنها لا تتناسب مع حالة الركود الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد السوري، فهي لم تستطع استقطاب الودائع والمدخرات التي تفضل البقاء في المصارف الحكومية التي تعود أفراد المجتمع على التعامل معها وقد صدر قرار عن مجلس النقد والتسليف بتحديد أسعار الفائدة الدائنة لدى المصارف الخاصة بما يماثل المعدل المعمول به لدى المصارف العامة، وترك لها تحديد الفائدة المدينة وفق ظروف السوق، وهذه معاملة تمييزية لصالحها، كون المصارف العامة ملزمة بتطبيق التعليمات الخاصة بالضمانات التي تؤدي لمضاعفة تكلفة الاقتراض فيها عملياً.

5- لا يستجيب هذا القرار لمتطلبات الوضع الاقتصادي الذي يعاني من الركود فإذا كانت غاية المشرع ومجلس النقد والتسليف تشجيع الاستثمار فهم لا بد وأنهم يعلمون أن عوائق الاستثمار تتجاوز سعر الفائدة إلى بيئة الاستثمار الحالية غير المشجعة، إضافة إلى ذلك فإن أنظمة عمليات المصارف تتشدد في ضمانات القروض لدرجة كبيرة،

وأن الإضافات والعمولات وبدلات الرهونات ترفع تكلفة الاقتراض، ومع ذلك فإن الطلب على الاقتراض لم يستجب له بالكامل.

أما إذا كانت غاية المشرع ومجلس النقد والتسليف تشجيع الاستهلاك وزيادة الطلب وتحريك السوق والركود، فهذا لن يحصل، لأن هذه المدخرات هدفها دعم الدخل، إذا كانت عائدة لصغار المدخرين، وإلى غياب فرص الاستثمار الإنتاجي المواتية، أو انعدام بدائل الاستثمار الأخرى، إذا كانت عائدة لكبار المدخرين. فإن الشيء الوحيد الذي تحقق هو تراجع عائد مدخرات ذوي الدخل المحدود ومستوى معيشتهم، وقد زاد الطين بلة فرض ضريبة بنسبة 7.5% على 20% من عائد الإيداعات المصرفية.

6- توقع التوجه للمضاربة في سوق العقارات والعملات الأجنبية[16].

من المتابعة الميدانية لحركة السحوبات من المصارف العامة بعد قرارات تخفيض أسعار الفائدة وحتى الآن لم تلاحظ فروقات كبيرة في عمليات السحب عن الإيداع وقد استقرت حركة المعاملات خلال فترة قصيرة على الرغم من توقع بعضهم بأن الأموال المودعة في المصارف في ظل غياب فرص استثمارية مؤاتية وانعدام وجود سوق للأوراق المالية أو شركات مساهمة كبيرة ستتجه لسوق العقارات أو لسوق العملات الأجنبية أو أنها ستهرب للمصارف المجاورة، أو أن تتوجه أخيراً لجامعي الأموال، ولكن الواقع مختلف تماماً:

(حيث قدرت نسبة الإيداعات المسحوبة بحوالى 10% من إجمالي الإيداعات)[17] التي توجه قسم بسيط منها لشراء العقارات (مما أحدث موجة من ارتفاع الأسعار ما لبثت أن استقرت بسرعة) وغيرها من البدائل (ذهب، عملات أجنبية) ونظراً لبيئة الاستثمار السائدة والأنظمة والقرارات المتعلقة بحركة الأموال وسعر الصرف. فقد عاد التوازن بين الإيداعات والسحوبات خلال فترة قصيرة ويمكن تفسير ذلك من خلال:

أ – هناك عدة عوامل أسهمت في رفع أسعار العقارات منها القرارات الناظمة المصححة للعلاقة بين المؤجر والمستأجر، إضافة إلى القانون رقم 1 لعام 2004 القاضي بفرض عقوبات شديدة على مخالفات البناء، ومنها الارتفاع العالمي في أسعار الحديد وعدم توافر الإسمنت بكميات كافية وتزايد طلب العراقيين على العقارات السورية .

ب – إن تحويل الأموال لسوق العملات الأجنبية وتهريبها للمصارف المجاورة، يعد مخاطرة كبيرة وقانون العقوبات الاقتصادي لا يزال ساري المفعول، والمرسوم 33 جاء ليرجعه إلى اختصاص القضاء العادي، كما أن الفارق في أسعارالفائدة لا يعوض مخاطر تهريب الأموال ومخاطر التوظيف في عملة أقل استقراراً.

ج – إن ظاهرة جامعي الأموال لا تزال في الذاكرة ومن الصعب نسيان مآسيها.

7- بعد أن باشرت المصارف الخاصة أعمالها نتساءل هل ستبقى وظيفة المصارف الحكومية قاصرة على تعبئة المدخرات وعاجزةً عن توظيفها؟ وهل ستستمر في دفع 22.400 مليار ليرة عائدات على موجوداتها المعطلة؟ (راجع جدول الميزانية الموحدة للمصارف ص14)، أم أن المصارف الخاصة ستستقطب قسماً من تلك الودائع وتقوم بتوظيفها؟

8- سيؤدي عدم الانسجام في تخفيض نسب الفوائد الدائنة بين المصارف خاصة للمصرف الزراعي الذي توحدت فوائده الدائنة مع باقي المصارف في حين أن فوائده المدينة متدنية بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي.

أعتقد أن السياسة النقدية السليمة تقتضي رفع عبء الدعم الإنتاجي عن كاهل المصرف وتحميله لخزينة الدولة، وللمقارنة فإن الحكومة اللبنانية تتحمل معدل فائدة 5% لجميع القروض الصناعية.

9- أسهم في اهتزاز ثقة المستثمرين والمودعين بالعمل المصرفي السوري وذلك من خلال الآلية المترددة التي جرى من خلالها خفض (انهيار) ثم رفع أسعار الفائدة خلال أيام قليلة بشكل أوحى بعدم الثقة في سلامة القرار نفسه وأدى إلى اهتزاز مصداقية نهجنا الاقتصادي..»[18].

المقترحات والتوصيات:

1) إعادة رسملة المصارف الحكومية بشكل يدعم السيولة خاصة لدى المصرف الصناعي والمصرف الزراعي التعاوني بحيث يتمكنان من المساهمة بجدية في عملية تمويل الاستثمارات الضرورية لعملية التنمية.
2) إعادة النظر بأسعار الفائدة التمايزية المدينة المطبقة وتوجيهها بشكل شفاف ومباشر عبر تعديل سياسات التسليف وإعطاء المصارف المزيد من الحرية والمرونة في استخدام الفائض سواء بمنح قروض إنتاجية للمستثمرين أو بزيادة القروض الاستهلاكية لزيادة الطلب الكلي وتحريك الركود.
3) منح المودعين من ذوي الدخل المحدود فائدة دائنة تمييزية لأنهم يعتمدون على فوائد مدخراتهم لدعم دخولهم ومواجهة تكاليف المعيشة، وهم يفتقدون للمقدرة والخبرة على استثمار مبالغهم المتواضعة ومثال ذلك أن (600) ألف مودع في مصرف التمويل لديهم حسابات تقل عن 100000 ليرة. و4000 مودع حساباتهم تقل عن مليوني ليرة.
4) القيام بتمويل النشاطات الإنتاجية الرئيسة (الصناعة، الزراعة) بالقطع الأجنبي اللازم وفق المعدلات السائدة في الأسواق المجاورة، على أن يسدد من حصيلة الصادرات بعد تقييم دقيق لجدوى المشروعات المقترضة في تلك النشاطات.
5) رفع معدل العائد على الودائع بالقطع الأجنبي حتى يتساوى مع المعدلات المماثلة في الأسواق المجاورة، بهدف جذب المدخرات المهاجرة، وتشجيع الاستثمار واستقرار سعر الصرف.
6) العمل على إعادة توزيع الدخل القومي بحيث يحقق عدالة إجتماعية أكبر وذلك عبر زيادة حصة أصحاب الرواتب والأجور من الدخل القومي (25%)، وذلك عبر زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، لتحريك الركود وحل مشكلة البطالة التي ستسهم في زيادة الطلب وتحريك النمو، إضافة إلى أهمية تصحيح العلاقة بين الأجور والأسعار على أن يتضمن ذلك العمل على رفع إنتاجية العمل.
7) العمل على تفعيل دور مجلس النقد والتسليف في رسم السياسة النقدية باتجاه تحرير أسعار القطع تدريجياً وإعطاء المصارف مرونة أكبر بتحديد أسعار الفائدة، وحجم الائتمان. وبما يسهم بجدية في تشجيع الاستثمار.
8) إحداث سوق للأوراق المالية يستقطب مدخرات ذوي الدخل المحدود إضافة إلى تشجيع قيام شركات مساهمة وشركات متخصصة في الاستثمار المالي مثل صناديق الاستثمار ذات المحافظ المتنوعة.
9) تأسيس مناخ استثماري ملائم ومنافس يتضمن توفير بنية تحتية ملائمة مثل تخصيص أراضي ومناطق صناعية ملائمة ورخيصة وتشريع ضريبي شفاف أساسه ضريبة موحدة ومواتية على الدخل مع ضرورة الإسراع بتعديل قانوني الجمارك والتجارة والشركات بما يتناسب وواقع العصر. إضافة إلى ضرورة تغيير فلسفة الإعفاءات والتسهيلات المؤقتة و تطبيق النافذة الموحدة لتبسيط الإجراءات وسرعة منح التراخيص، وذلك بقصد جذب (أموال السوريين في الخارج والتي تقدر بنحو 800-900 مليار ليرة) [19] والتي يمكن أن تسهم في رفع معدلات النمو والقضاء على البطالة والاستعداد لحقبة سورية ما بعد النفط.

10) إعادة النظر بأنظمة عمليات المصارف العامة بحيث تلحظ مرونة أكبر لحجم التسليفات، تتضمن تطوير وتنويع محفظة الضمانات مع ضرورة إعفائها من جميع العمولات والبدلات والرسوم حتى تنخفض تكلفة التمويل المباشرة، وبما ينعكس إيجاباً على الاستثمار والنمو. وبما يمكن تلك المصارف من لعب دورها الضروري والهام في تمويل عملية التنمية.

11) ضرورة إعادة النظر بهيكلية وتشكيل مجلس النقد والتسليف على أن يضم خبرات فنية واقتصادية وأكاديمية ومصرفية متخصصة.

الهوامش:

1 – د. حسن مسعود، أضواء على النظرية النقدية المعاصرة، دار المعارف، بيروت 2001، ص214

2 – ريمون بار، توزيع المداخيل والنقود الائتمانية، ترجمة د. فتح الله ولعلو، دار الحداثة، 1981، ص117.

3 – د. سامي خليل، النظرية الاقتصادية، جامعة الكويت، 1992، ص.137

4 – د. مصطفى رشدي، تاريخ الاقتصاد العالمي، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1979، ص.9

5 – د. موفق السيد حسن، التطورات الأخيرة للنظرية النقدية، مجلة جامعة دمشق ،العدد1، 2002،ص.96

6 - Pollin. J. P. World report – Finance today. London 2002-P. 93.

7 - Jan - Loum, the Monetary theory in changing world. Oxford Uni – 1999 – P114.

8 - Foura stie, Interest rate in Modern economic, London, 2001 – P. 1363.

9 – بيان الحكومة إلى مجلس الشعب، جريدة تشرين، 2003/12/16 ص3.

10 – المجموعة الإحصائية السورية لعام 1985+مجلة الاقتصادية العدد 168، 3/22 / 2004 ، ص24.

11 – المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004 ، إحصاءات التجارة الخارجية ، جدول 9/15 .

12 – عبد الله الدردري ، جريدة تشرين ، 2005/6/12 ، ص12 .

13 – محمد هيثم سعودي، ، جامعو الأموال تجربة وتاريخ، مجلة الاقتصادية ،العدد 131، 25 ك2، 2004 ص10.

14 – عامر شهدا ، السياسة النقدية وإمكانات النمو، مجلة الاقتصادية ، العدد 19 ك2، 2003، ص7.

15 – د. محمد كبارة، قرارات هامة لمجلس النقد والتسليف ، جريدة تشرين 2004/1/7. ص2.

16 – أسعد عبود، بدائل الاستثمار، جريدة الثورة 2004/3/14 ، ص5.

17 – النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي، المجلد 42، العدد 1–2، 2004، ص.14

18 – د. محمد توفيق سماق، تحريك أسعار الفائدة، تردد في القرار واهتزاز في المصداقية ، مجلة أبيض وأسود 2004/1/12 ص.26

19 – تقديرات صحفية غير رسمية متعددة.

المراجع:

1 – د. حسن مسعود، أضواء على النظرية النقدية المعاصرة، دار المعارف، بيروت 2001.

2 – د. ريمون بار، توزيع المداخيل والنقود الائتمانية، ترجمة د. فتح الله ولعلو، دار الحداثة، 1981.

3 – د. سامي خليل، النظرية الاقتصادية، جامعة الكويت، 1982.

4 – د. مصطفى رشدي، تاريخ الاقتصاد العالمي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1979.

5 – د. موفق السيد حسن، التطورات الأخيرة للنظرية النقدية، مجلة جامعة دمشق، العدد (1) 2002.

6 – أسعد عبود، بدائل الاستثمار، جريدة الثورة 2004/3/14 ، ص5.

7 – عبد الله الدردري، جريدة تشرين، 2005/6/12 ، ص12 .

8 – عامر شهدا، السياسة النقدية وإمكانات النمو، مجلة الاقتصادية، العدد 19 ك2، 2003، ص7.

9 – د.محمد توفيق سماق، تحريك أسعار الفائدة، تردد في القرار واهتزاز في المصداقية، مجلة أبيض وأسود 2004/1/12 ص.26

10 – د. محمد كبارة، قرارات هامة لمجلس النقد والتسليف، جريدة تشرين 2004/1/7. ص2.

11 – محمد هيثم سعودي، ، جامعو الأموال تجربة وتاريخ، مجلة الاقتصادية ،العدد 131، 25 ك2، 2004 ص10.

12 – المجموعة الإحصائية السورية لعام 1985+مجلة الاقتصادية العدد 168، 3/22 / 2004، ص24.

13 – المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004، إحصاءات التجارة الخارجية، جدول 9./15

14 – بيان الحكومة إلى مجلس الشعب، جريدة تشرين، 2003/12/16 ص3.

15 – النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي، المجلد 42، العدد 1–2، 2004، ص.14

16 – تقديرات صحفية غير رسمية متعددة.

17 - Pollin. J. P. World report – Finance today. London 2002-P. 93.

18 - Jan - Loum, the Monetary theory in changing world. Oxford Uni – 1999 – P114.

19 - Foura stie, Interest rate in Modern economic, London, 2001 – P. 1363.